

دور التمويل الإسلامي في تمويل الصناعات الغذائية في المملكة العربية السعودية

The role of Islamic finance in financing the food industries in the Kingdom of Saudi Arabia

ط/د بوبترة فارس*¹ د زهار وليد²

¹جامعة برج بوعرييج، مخبر البحوث والدراسات في التنمية الريفية، الجزائر،

fares.boubetra@univ-bba.dz

²جامعة برج بوعرييج، مخبر البحوث والدراسات في التنمية الريفية، الجزائر،

walid.zahar@univ-bba.dz

تاريخ النشر: 2024/12/31

تاريخ القبول: 2024/12/29

تاريخ الاستلام: 2024/09/28

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على نموذج التمويل الإسلامي كأداة مقترحة لتمويل الصناعات الغذائية في المملكة العربية السعودية، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن عقود التمويل الإسلامي يمكن أن تقدم حلولاً تمويلية ناجحة لتحديات توفير الموارد المالية لتمويل الاستثمار في هذا النوع من الصناعات، كما خلصت إلى أن نسبة مساهمة هذا النوع من التمويل تظل ضئيلة بالنظر إلى ما تحوزه المملكة من إمكانيات في مجال المالية الإسلامية، وقد قدمت الدراسة العديد من التوصيات أهمها ضرورة الاستفادة من أدوات التمويل الإسلامي في التمويل الزراعي وتمويل الصناعات الغذائية بشكل عام.

الكلمات المفتاحية: التمويل الإسلامي، الصناعات الغذائية، التمويل الزراعي، الصناعات التحويلية

ترميز JEL: G32, Q14, L66

ABSTRACT

This study aims to shed light on the Islamic financing model as a proposed tool for financing food industries in the Kingdom of Saudi Arabia. This study concluded that Islamic financing contracts can provide successful financing solutions to the challenges of providing financial resources to finance investment in this type of industries. It also concluded that the contribution rate of this type of financing remains small in view of the capabilities of the Kingdom possesses in the field of Islamic finance. The study presented many recommendations, the most important of which is the necessity of benefiting from Islamic financing tools in agricultural financing and financing food industries in general.

Keywords: Islamic finance, food industries, agricultural finance, manufacturing industries.

JEL Classification Codes: G32, Q14, L66

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

تعتبر الصناعة الغذائية التحويلية من بين الصناعات الهامة التي تعتمد عليها أغلب دول العالم في تنويع اقتصادها، كما أنها تعد العصب الأساس في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتغطية متطلبات السوق الوطنية من السلع الغذائية، هذا ما جعل العديد من الدول تهتم بهذا النوع من الصناعات من خلال دعم المستثمرين فيها، والرفع من قيمة الإنتاج للوصول إلى تحقيق الاكتفاء المحلي وضرورة الولوج إلى الاقتصاد العالمي في مجال انتاج الغذاء وتصديره.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف سعت المملكة العربية السعودية الى تنمية حجم استثماراتها في مجال صناعة الغذاء خلال السنوات الأخيرة لأهمية هذه الصناعة في الاقتصاد السعودي من خلال توفير الغذاء وفرص العمل ونمو الناتج المحلي الإجمالي، كما يعتبر فرع الصناعات الغذائية من بين الأولويات الاستراتيجية المستهدفة نظرا لدوره الفعال في الوصول الى الأمن الغذائي وتعزيز التنويع الاقتصادي وتلبية الاحتياجات المحلية وتنمية الصادرات من المواد الغذائية، وتسعى المملكة العربية السعودية إلى إحياء وتشجيع الإنتاج الوطني في مجال الغذاء وتهدف الى الوصول الى ما نسبته 85% من التصنيع المحلي لمختلف المنتجات الغذائية وهذا من أجل التقليل من فاتورة الواردات من المواد الغذائية والتي وصلت في سنوات سابقة الى حدود 18.6 مليار دولار في السنة الواحدة. ومما لا شك فيه أن هذه الأهداف الاستراتيجية تستوجب تمويلا كافيا يضمن توفير الموارد المالية اللازمة لبعث خطط الاستثمار وتجسيدها على أرض الواقع والاستفادة من الوفورات المالية المعطلة، خاصة قنوات التمويل الإسلامي الذي يعد من أسرع القطاعات المالية نمواً في النظام المالي العالمي الحالي، وقد ظهر ذلك واضحاً بعد الأزمة المالية العالمية التي اجتاحت العالم عام 2008، والتي كانت المحرك الرئيسي لنمو قطاع التمويل الإسلامي، وتعتبر الصيغ التي يقدمها هذا التمويل من أبرز الحلول التمويلية في القطاع الزراعي والصناعي على حد سواء كونها تضم مجموعة من العقود بعضها توفر تمويلا نقديا وبعضها توفر تمويلا حقيقيا في شكل أصول مادية.

1.1. إشكالية البحث: على ضوء ما سبق تبرز الإشكالية التي يمكن صياغتها في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى مساهمة صيغ التمويل الاسلامي في تمويل قطاع الصناعات الغذائية في المملكة العربية السعودية؟

انطلاقا من هذا التساؤل الرئيسي يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

أ-مما يتكون قطاع الصناعات الغذائية وما هي أهم فروع وشعبه؟

ب-ما هي صيغ التمويل التي تقدمها البنوك الاسلامية وهل يمكن استغلالها في تمويل قطاع الصناعات

الغذائية؟

ج-ما هي الآليات التي تعتمد عليها المملكة العربية السعودية في تمويل الصناعات الغذائية؟

2.1. فرضيات البحث:

- 1-تعمل المصارف الاسلامية في المملكة العربية السعودية في ظل نظام مصرفي مزدوج يسمح بالدمج بين عقود التمويل التقليدية وعقود التمويل الاسلامية.
- 2-لا تتوافق صيغ التمويل التي توفرها المصارف الاسلامية مع المشاريع المرتبطة بالصناعات الغذائية.
- 3-تعتمد جل المشروعات الزراعية والصناعية في المملكة العربية السعودية على أدوات التمويل التقليدي من أجل تلبية حاجياتها التمويلية وتجسيد مشاريعها الاستثمارية.
- 4-لا ينعكس حجم أصول السوق المالية الاسلامية في المملكة العربية السعودية على مساهمة التمويل الاسلامي في المشاريع الصناعية والزراعية.

3.1. أهمية البحث: يستمد هذا البحث أهميته من خلال الأهمية الكبيرة لفرع الصناعات الغذائية في اقتصاديات الدول من جهة، والنمو المتواصل لقطاع المالية الإسلامية في العالم المعاصر والذي يفرض نفسه كبديل فعال في جذب المدخرات المعطلة خاصة في المجتمعات الإسلامية وضخها في قنوات الاستثمار المختلفة من جهة أخرى.

4.1. أهداف البحث: يهدف هذا البحث أساساً إلى:

- 1-التعريف بماهية الصناعات الغذائية الدور الذي تلعبه في الاقتصاد.
- 2-تسليط الضوء على إنجازات قطاع الصناعات الغذائية في المملكة العربية السعودية في السنوات الأخيرة.
- 3-الوقوف على المفاهيم الخاصة بالمصارف الإسلامية وأدوات التمويل الإسلامي.
- 4-إعطاء صورة على أداء التمويل الإسلامي في المملكة العربية السعودية.
- 5-محاولة تقييم مساهمة التمويل الإسلامي في مشاريع الصناعات الزراعية والغذائية في المملكة العربية السعودية.

5.1. المنهجية والأدوات: اعتمدنا في هذا البحث على منهج الوصف لمختلف المتغيرات الكمية المرتبطة بالدراسة والتحليل للإحصائيات والتقارير والبيانات.

6.1. خطة البحث: من أجل الإلمام بمختلف جوانب الدراسة تم تقسيم هذا البحث إلى أربع محاور رئيسية حيث تم التطرق في المحور الأول والثاني الى بعض المفاهيم الأساسية المتعلقة بالصناعات الغذائية وماهيتها وكذا المفاهيم المرتبطة بالمصارف الاسلامية ومختلف العقود والصيغ التمويلية في هذه المصارف في حين تم التركيز في المحور الثالث على فروع الصناعات الغذائية في المملكة العربية السعودية وإعطاء

لمحة حول أداء هذا القطاع ،أما المحور الأخير فقد خصص لدراسة نشاط التمويل الاسلامي في المملكة العربية السعودية ومساهمة هذا التمويل في قطاع الصناعات الغذائية.

2. مفاهيم حول الصناعات الغذائية:

1.2. تعريف الصناعات الغذائية:

يعتبر قطاع الصناعات الغذائية من القطاعات المهمة في الاقتصاد الوطني ويأتي ذلك كونه أحد الفروع الأساسية لقطاع الصناعات التحويلية التي بدورها تساهم مباشرة في زيادة الإنتاج الوطني وتتعدد المفاهيم المتعلقة بنشاط الصناعات الغذائية بتعدد الأفكار الأدبية والاتجاهات العلمية التي حاولت دراسة هذا الفرع من الصناعات ويضم نشاط صناعة الغذاء مجموعة من الأنشطة الفرعية بما في ذلك إمدادات الغذاء، الإنتاج، الحصاد، المعالجة، التعبئة والتغليف، النقل، التوزيع وغيرها (Sadiku, 2019, p. 128) ويمكن تعريف الصناعات الغذائية بأنها القطاع الذي يقوم بتصنيع الخامات النباتية والحيوانية الزائدة عن الاستهلاك الطازج وتحويلها الى صورة أخرى من المنتجات الغذائية وإمكانية حفظها من الفساد أطول مدة ممكنة لاستخدامها في مواسم غير مواسم ظهورها أو استهلاكها في أماكن غير أماكن انتاجها وتبقى صالحة للاستعمال من الوجهة الصحية والحيوية (زاوي، 2017، صفحة 201)

كما يمكن القول بان الصناعة الغذائية هي مجموع المؤسسات التي تهتم أساسا بتحويل المواد الزراعية بالمعنى العام من أجل الاستهلاك الغذائي النهائي وهي تعد جزءا هاما من النظام الغذائي الذي يضم بدوره النشاطات المصنفة في الزراعة كالتوزيع الغذائي (نوري، 2023، صفحة 209)

كما تعرف أيضا بأنها ذلك الفرع الصناعي الذي يقوم بتحويل الخامات الزراعية وفقا لمواصفات محددة لهذا تعمل هذه الصناعات على بقاء المنتجات الغذائية صالحة للاستعمال أطول مدة ممكنة بفضل طرق التحويل والحفظ والتصبير والتكييف والاستعمال تماشيا مع الشروط الجيدة للمستهلك والتي يفرضها التطور الحضاري (سهيلة، 2019، صفحة 110)

من خلال هذه التعاريف يمكن القول بأن الصناعات الغذائية تعد فرع من فروع الصناعات التحويلية التي تقوم بتحويل المواد الزراعية سواء النباتية أو الحيوانية قصد إشباع الحاجات الإنسانية لتحافظ بذلك على قيمتها الغذائية لأطول فترة ممكنة وتسهيل عملية نقلها من مكان إلى آخر مع بقائها صالحة للاستهلاك لفترة زمنية طويلة.

2.2. الأهمية الاقتصادية للصناعات الغذائية:

يمكن تلخيص الأهمية الاقتصادية للصناعات الغذائية فيما يلي: (حمزة، 2022، صفحة 430)

1- تساعد الصناعات الغذائية على تنظيم الميزان التجاري للمواد الغذائية فتحول دون هبوط أثمانها في مواسم إنتاجها إلى حد يشجع على إنتاجها كما أنها تترك المجال مفتوحا لبيع الكميات المتبقية للمصانع بأسعار مناسبة بالإضافة أنها توفرها في مواسم ندرتها وتساهم في عدم ارتفاع أسعارها وهي طازجة وبالتالي لا تؤثر على القدرة الشرائية للمستهلك.

2- تعمل على تصنيع الفائض من المنتجات الزراعية وتحويلها إلى منتجات عالية القيمة الاقتصادية كإنتاج الحلوى من التمور أو إنتاج الزيوت من البذور الزيتية أو إنتاج العصائر والخضروات والفواكه.

3- الصناعات الغذائية تعتبر وسيلة لتدعيم التكامل القطاعي بين الزراعة والصناعة حيث أن استمرارية التصنيع الغذائي يتوقف على توفر المواد الخام الزراعية وبالتالي تشجيع هذا القطاع له أثر في استمراريته الإنتاج.

4- تقوم الصناعة الغذائية بتصنيع وحفظ المواد الغذائية الزائدة عن حاجة الاستهلاك في مواسم إنتاجها الطبيعي للاستفادة منها على مدار العام مما يحقق التوازن بين العرض والطلب بالإضافة إلى تقليل الفائض من الخامات الزراعية.

5- تعمل على توفير تكاليف تخزين ونقل الخامات الزراعية وإمكانية تصدير الفائض منها في صورة منتجات محفوظة بما يحقق عائدا للمنتجين والدولة.

6- تعمل على إحلال الواردات وبالتالي تغطية العجز في توفير المواد الغذائية بالإضافة إلى اعتبارها مورد كسب للعملة الصعبة بخفض الواردات وزيادة الصادرات.

7- للصناعة الغذائية تأثير مباشر على تشجيع صناعات أخرى ذات علاقة مباشرة معها مثل صناعة مواد التعبئة والتغليف المختلفة بما في ذلك العبوات الزجاجية وصناعة الآلات الخاصة بالتصنيع والمواد الكيماوية الحافظة وبالتالي لها ارتباط وثيق بالصناعة التحويلية الأخرى.

8- تعتبر الصناعة الغذائية ركنا أساسيا في تحقيق الأمن الغذائي والاستقرار الاقتصادي وزيادة الإنتاج المحلي على حساب الواردات.

3.2. مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي:

إن الصناعات الغذائية بالمفهوم الذي حددناه سابقا بإمكانها العمل على الوصول إلى الأمن الغذائي أو تحسينه من عدة مداخل نذكر منها (رابح، 2010، الصفحات 86-87-88-89)

1.3.2. تحويل المنتجات الزراعية الى سلع غذائية جاهزة للاستهلاك:

فكثير من المنتجات الزراعية التي تعتبر أساسية في تغذية الإنسان تتطلب عمليات إعداد وتحويل حتى تصبح قابلة للاستهلاك المباشر كما هو الأمر بالنسبة للحبوب والبقول والبذور الزيتية وهي العمليات

التي كانت تتم في البيوت بطريقة تقليدية لم تعد تستجيب للمتطلبات والمجتمعات الحديثة بسبب انخفاض كفاءتها من جهة وعدم قدرتها على مسايرة الطلب المتزايد للمناطق الحضرية على الغذاء الجاهز من جهة أخرى فلم يعد من الممكن قيام كل الأسر بتحضير الخبز في المنزل ناهيك عن طحن الحبوب لتحويلها إلى دقيق لصناعة الخبز.

2.3.2. المحافظة على القيمة الغذائية للسلع الغذائية:

نظرا لكون المنتجات الزراعية الغذائية مواداً حية فإن استمرار النشاط الحيوي لخلايا المادة الغذائية يؤدي إلى تهتك جدر الخلايا وحدوث تبادلات كيميائية في مكوناتها مما يسبب فسادها وتدهور قيمتها الغذائية كلما زاد الفاصل الزمني بين وقت نضجها ووقت استهلاكها ولكن بفضل التطور الذي حدث في مجال تكنولوجيا تصنيع المواد الغذائية أمكن إبطاء النشاط الحيوي لخلايا المادة الغذائية الأمر الذي سمح بإطالة مده بقائها صالحة للاستهلاك دون أن تفقد خصائصها الغذائية الأصلية.

3.3.2. ضبط تموين السوق بالسلع الغذائية الموسمية:

إن ارتباط الإنتاج الزراعي بوتيرة النمو البيولوجية وتأثره الشديد بالمتغيرات المناخية يجعل نمو المحاصيل الزراعية وموتها يتميز بالطابع الموسمي المتقطع في الوقت الذي يتميز الطلب على السلع الغذائية بالاستمرارية ورغم أن التطور في مجال العلوم والتقنيات الزراعية كالتلقيح الصناعي قد قلل من ظاهرة موسمية الإنتاج الزراعي إلا أنه لم يستطع إلغاؤها ومن ثم فإن التوفيق بين الإنتاج الموسمي للسلع الغذائية والطلب المستمر عليها وضبط تموين السوق بها بانتظام يتطلب تصنيعها لإمكانية الاحتفاظ بها واستخدامها في مواسم غير مواسم نضجها وفي غير أماكن إنتاجها مما يسمح بالاستجابة إلى احتياجات المواطنين الغذائية على مدار أيام السنة كما أن ضبط تموين السوق بالسلع الغذائية يسمح بالمحافظة على استقرار أسعارها.

4.3.2. تثمين المحاصيل الزراعية الغذائية:

يسمح تصنيع بعض المنتجات الزراعية بزيادة قيمتها الاقتصادية والغذائية وذلك من خلال عملية الحفظ والتعبئة والتغليف التي تسمح بنقلها بسهولة وبتكاليف أقل من المناطق التي يقل فيها الطلب عليها إلى المناطق التي يزداد فيها داخل البلاد أو تصديرها إلى بلدان أخرى كما يمكن إضافة بعض المكونات والعناصر المغذية للمواد الفقيرة مما يزيد من قيمتها الغذائية وقد ساعدت هذه التقنية في كثير من البلدان على إنتاج أنواع عديدة من الأغذية المتفاوتة في قيمتها الاقتصادية والغذائية بما يتناسب مع احتياجات مختلف الفئات العمرية للمستهلكين وقدراتهم الشرائية.

5.3.2. تسهيل إعداد وجبات غذائية صحية:

تقوم الصناعات الغذائية بدور مهم كذلك في توفير أغذية ذات قيمة غذائية متوازنة وصحية تتميز بسهولة تحضيرها للاستهلاك وهذا ما يتماشى مع ظروف أعداد متزايدة من الأسر الحضرية بسبب انتقال المرأة إلى العمل خارج البيت حيث يسمح لأفراد الأسرة بتناول وجبات غذائية بشكل طبيعي حتى في الأوقات التي تكون فيها ربة البيت غائبة عن المنزل.

6.3.2. تشجيع إنتاج المحاصيل الغذائية والحد من الهجرة الريفية:

باعتبار أن المنتجات الزراعية الغذائية تشكل المصدر الرئيسي لمدخلات الصناعات الغذائية فإن نمو هذه الأخيرة وازدهارها يؤدي إلى زيادة طلبها على المنتجات الزراعية الأمر الذي يشجع على زيادة إنتاجها ذلك أن وجود مصانع تستقبل هذه المنتجات الزراعية لتحويلها إلى سلع غذائية جاهزة للاستهلاك يقدم ضمانات للمزارعين بوجود منافذ لتصريف منتجاتهم فلا يخشون فسادها خاصة في المواسم التي تتميز بوفرة الإنتاج مما يشجعهم على مواصلة الإنتاج .

كما أن خصائص وحدات إنتاج الصناعات الغذائية تسمح بإقامة الكثير منها في المناطق الريفية بالقرب من مراكز الإنتاج مما يوفر فرص عمل إضافية تسمح بالتغلب على الطابع الموسمي للعمل في النشاطات الزراعية وبالتالي الحد من تيار الهجرة من الريف إلى المدينة.

7.3.2. تصنيع الإنتاج السمكي وأغذية الأنعام:

تساهم الصناعات الزراعية الغذائية بطريقة غير مباشرة في تطوير المواد الغذائية من أصل حيواني وذلك من خلال تحويل الحبوب الخشنة وبقايا حصاد المحاصيل الزراعية ومخلفات المسالخ إلى أعلاف وأغذية مركزة للمواشي والدواجن مما يسمح بالمحافظة على الثروة الحيوانية وتنميتها خاصة في مواسم الجفاف ومن ثم زيادة المنتجات الغذائية الحيوانية كاللحوم والألبان والبيض كما تساهم الصناعات الغذائية أيضا في زيادة وفرة المواد الغذائية الحيوانية من خلال تصنيع الإنتاج السمكي الذي يتميز بتذبذب كميته وسرعه تلفه.

3. مفاهيم حول المصارف الإسلامية وصيغ التمويل الإسلامي:

لا يختلف المصرف الإسلامي عن غيره من مؤسسات التمويل المعاصرة من حيث كونه حلقة تتوسط بين المدخرين والمستثمرين وتعمل على حشد وتعبئة المدخرات وإعادة ضخها في الاقتصاد غير أنه لا يتفق معها في الآلية التي تدار بها تلك المدخرات.

1.3. تعريف المصرف الإسلامي:

يعرف الدكتور عبد الرحمن يسري المصرف الإسلامي على أنه مؤسسة مصرفية تخضع لأحكام الشريعة الإسلامية وضوابطها سواء في إدارة هذه المصارف أو أنشطتها الاستثمارية وكل تعاملاتها التجارية وتعمل على الوصول إلى أهداف المجتمع الإسلامي (إرشيد، 2008، صفحة 14)

كما يعرف الدكتور أحمد النجار المصارف الإسلامية على أنها مؤسسات مالية تنشط تحت أطر الشريعة الإسلامية كما أنها مؤسسات تنموية واجتماعية تسعى إلى خدمة المجتمع وتعمل على تحقيق التنمية من خلال قيامها بمهام المصارف من توظيف الاموال في المشاريع ذات الجدوى مع التزامها بتعاليم الشرائع السماوية ساعية من خلال ذلك إلى تصحيح وظائف المال في المجتمع والتركيز على تحقيق النفع أولاً ، هذا فضلاً عن تعزيز الوحدة والتلاحم بين أفراد المجتمع من خلال العمل على جمع الزكاة وإنفاقها في مصارفها الشرعية (الهاشمي، 2010، صفحة 129)

ولعل تعريف الموسوعة العلمية للمصارف الإسلامية والتي عرفت المصرف الإسلامي بأنه "مؤسسة مالية استثمارية وتنموية اجتماعية تستمد منطقتها العقائدية من الشريعة الإسلامية " يعد من أكثر التعريفات شمولاً لخصائص الأنشطة الائتمانية للمصارف الإسلامية والأكثر تعبيراً ليس عن الشرط الضروري فحسب وإنما عن الشرط الكافي أيضاً لكي يكون المصرف إسلامياً (عبد، 2012، صفحة 21).

2.3. صيغ التمويل الإسلامية ودورها في تمويل الصناعات الغذائية:

يتدخل المصرف الإسلامي عن طريق الخدمات الاستثمارية الإسلامية في الحياة الاقتصادية كمستثمر وصناعي ومزارع ليكون أحد عناصرها الفاعلين بإيجابية، وتأخذ صيغ التمويل في المصارف الإسلامية عدة أشكال نذكر منها: (عبد، 2012، صفحة 24)

1.2.3. المشاركة:

وهي إحدى الصيغ التي تمثل تشارك طرفين في المشروع (المصرف وصحاب المشروع) بحيث يكون لكل طرف حصة ثابتة من رأس المال ثم يقومان فيما بعد بتقسيم العوائد الناتجة عن المشروع حسب نسبة رأس المال التي ساهم بها كل طرف وهذا بعد استقطاع نسبة من العائد تتمتع للقائم على إدارة المشروع حسب الاتفاق الأولي، أما في حالة فشل المشروع وتحقيق خسائر فيتم كذلك تقاسم هذه الخسائر حسب مساهمة كل طرف في رأس المال. وتمثل عقود المشاركة اتحاد الملكية والإدارة.

تعد عقود المشاركة أحد الأساليب التمويلية في القطاع الزراعي حيث يقوم المصرف بالدخول في شراكة مع الفلاحين وأصحاب الأراضي بتقديم التمويل اللازم للمشروع أو نسبة من رأس المال، وتحدد بالعقد نسبة الأرباح والخسائر ومدة المشروع. كما يوفر هذا النوع من التمويل السيولة الكافية للعملاء على المدى

الطويل ويكون المصرف الإسلامي طرفا مشاركا فعالا في المشروع إذ يساهم في تحديد طرق الإنتاج، وفي ضبط توجهات المنشآت كما أنه يتابع ويراقب الأداء ويشارك في أرباح المشروع وخسائره دون أن يتحمل كاهل العميل بديون والتزامات مالية يترتب عليه تسديدها مستقبلا بصرف النظر عن نتيجة المشروع. ولعل ما يعرف بالمشاركة التشغيلية تعتبر من أنجع الصيغ في مجال التمويل الزراعي وهي عبارة عن شراكة بين المصرف كطرف ممول وصاحب المشروع أو طالب التمويل وتقضي هذه الشراكة بتقديم المصرف لصاحب المشروع من يحتاجه من تمويل بغرض تغطية التكاليف التشغيلية لموسم تشغيلي أو موسم زراعي واحد، وتكون الصفقة عن طريق مساهمة صاحب مشروع معين في تمويل ما لا يقل عن 10% من التكلفة التمويلية فيما يتكفل المصرف بما تبقى من التمويل اللازم لاستئجار مصنع أو مزرعة أو قطعة أرض بما فيها من معدات و أبنية وتكون إدارة المشروع وحصص العوائد محل اتفاق بين الطرفين ل اتفاق بين الطرفين إلى غاية نهاية الدورة التشغيلية.

2.2.3. الإجارة:

تمثل الإجارة بيعا لمنافع الأشياء مع بقاء ملكية أصولها لدى البائع فالإجارة تختص بتمليك المنافع بمقابل أجرة. وبعبارة أخرى يمكن تعريف الإجارة على أنها عملية اقتناء وتأجير حيث يقوم المصرف بشراء آلات ومعدات وعقارات ليقوم بعدها بتأجيرها مقابل أجر معلوم أو مدة محددة لمختلف المتعاملين.

ويمكن تعريف الإجارة على أنها تعاقد على منفعة مباحة معلومة أو موصوفة المدة والعين محل الإجارة، كما تعرف على أنها عمل بعوض معلوم. يقوم عقد الإجارة بين طرفين المؤجر والمستأجر، ويتعين أن يكون العقد بإرادتهما الصحيحة خاليا من العيوب كالغلط والتدليس والإكراه كما يتعين أن تتوفر لطرفي العقد أهلية التأجير والاستئجار (الأهلية اللازمة للقيام بأعمال الإدارة).

في الواقع العملي نجد عدة تطبيقات لعقود الإجارة أهمها الإجارة التشغيلية العادية ويكون فيها المصرف مالكا للشيء المراد تأجيره، والإجارة التمويلية أو المنتهية بالتمليك والتي يقوم فيها المصرف بشراء الأصل المراد تأجيره وهذا بناء على ما يحدده العميل ليقوم باستئجارها، وهي في الحقيقة بيع مستتر بإجارة لذا سميت ببيع الايجار أو البيع التأجيري (العربي، 2022، صفحة 21)

تعد عقود الإجارة أحد الحلول التمويلية الناجحة في مجال التمويل الزراعي كونها تعمل توفير المعدات والآلات الزراعية المستخدمة في عملية الإنتاج وهذا بصفة آنية ودون دفع تكاليف مسبقة كما في عمليات التمويل التقليدية. ففي عقود الإجارة التشغيلية يقوم المصرف الإسلامي بتأجير المعدات والآلات الزراعية للمستأجر في القطاع الزراعي كالجرارات وآلات الحصاد للشركات الزراعية على أن تقوم هذه الشركة الزراعية بإرجاع الأصل بعد انتهاء مدة الإجارة المنقضى عليها ليتولى المصرف إجارة هذه المعدات لجهة أخرى عند

الطلب، ويعتبر هذا النوع من العقود مربحا لكلا الطرفين، فبالنسبة للمصرف فهو يستفيد من أرباح التأجير وتبقى الأصول المؤجرة ملكا له مع إمكانية تأجيرها مرة أخرى، وبالنسبة للشركة المستأجرة فتقوم بتغطية احتياجاتها من المعدات والآلات بصورة آنية وتكون المراحل الإنتاجية في أوقاتها المناسبة دون تحمل تكلفة تمويلية كبيرة وهو ما يحفز هذه الشركات على التوسع أكثر في الزراعة والإنتاج للمواسم القادمة.

كما يمكن استخدام عقود الإجارة التمويلية أين يقوم المصرف باقتناء المعدات الزراعية بناء على طلب المؤسسة المستأجرة أو المزارع ثم يقوم بتأجيرها له مع إعطائه حق الخيار في تملك هذه المعدات عند انقضاء مدة الإجارة، وتبرز مزايا هذه الصيغة كون المصرف يحقق عائدا على أمواله المستثمرة في شراء الأصل من مداخل الإجارة مع وجود ضمان جديد متمثل في بيع هذا الأصل المؤجر، ومن جهته تكون الشركة الزراعية أو المزارع قد حصل تمويل كامل للأصول اللازمة في عملية الإنتاج دون أن يدفع ثمنه مقدما، كما أن بمقدوره تملك الأصول المستأجرة عند نهاية مدة الإيجار لاستعمالها في مواسم زراعية أخرى إن رغب بذلك.

3.2.3. بيع السلم:

بيع أجل بعاجل (الثن)، وعقد السلم يتمثل في عقد بيع يتفق فيه على دفع ثمن السلعة في الوقت الحاضر على أن يتم استلام هذه السلعة في وقت لاحق وتكون هذه السلعة موصوفة بدقة ومعلومة المقدار كيلاً أو وزناً، وهو عقد تنموي يستخدم في مجال التمويل الزراعي والصناعي والأنشطة الإنتاجية الأخرى. وتستطيع المصارف الإسلامية عن طريق بيع السلم إيجاد حلول لكثير من المشكلات الاقتصادية وخاصة المشكلات الزراعية منها وذلك بمعاونة المزارعين وصغار الحرفيين بشراء السلع التي ينتجونها وتقديم ثمنها لهم ليستخدموا هذا الثمن في تحسين الإنتاج وترقيته، كما يمكن استخدام بيع السلم إلى جانب عقود الإستصناع والجعالة لغرض تطوير أسواق مستقبلية إسلامية تكون أكثر مساواة وأقل تضارب بسبب دفع الثمن مقدماً، عن طريق إصدار عقد سلم مواز لعقد السلم الأصلي المتعاقد عليه على أن يكون عقدا السلم المتوازيان مستقلين عن بعضها وبالتزامات مستقلة.

ويعتبر عقد السلم من عقود التمويل الإسلامي الأكثر شيوعاً ويمكن الاعتماد عليه كحل فعال وبديل لأساليب التمويل التقليدية، وعقود السلم تخفض بنسبة كبيرة من النفقات المتعلقة بالإنتاج الزراعي وعلى الخصوص العمليات التي تأتي بعد الإنتاج كالتخزين والنقل والتوزيع، كما يمكن الاعتداد به في العمليات والمراحل التي تسبق مرحلة الإنتاج وكذلك يمكن اللجوء إلى السلم في عمليات التصدير للبضائع المختلفة التي تشهد طلباً رائجاً في الأسواق الأجنبية وذلك بشراء هذه المنتجات بعقود السلم وإعادة بيعها مع تحقيق عوائد على أثمانها.

ومن تطبيقات السلم كذلك امداد مختلف الحرفيين وصغار المنتجين بمختلف وسائل الإنتاج ومستلزماته وكذا توفير رأس المال اللازم في عملية الإنتاج وهذا مقابل الحصول على بعض منتجاتهم وإعادة تسويقها.

4.2.3. المزارعة والمساقات:

تقوم المزارعة على تقديم أحد الأشخاص أرضاً زراعية يملكها إلى شخص آخر يقوم بزراعتها على أن يكون ناتج الزرع بينهما حسب الاتفاق الذي يرتضيه. أما المساقات فهي قيام شخص بالعبارة بأرض شخص آخر مزروعة بأشجار أو مزروعات مقابل حصة من الثمار أو الزرع حسبما يتفقان.

5.2.3. المغارسة:

يأتي مفهوم المغارسة لغة من غرس الأرض والذي يقوم بالفعل يسمى مغارسا، وعقود المغارسة تكون بين طرفين مالك الأرض والعامل فيها مقابل أجر يدفعه المالك للعامل ويكون الناتج من شجر أو ثمار يعود للطرفين بنسبة يتفق عليها، وبالإضافة للإيجاب والقبول يشترط في العقد تعريف الأرض المراد غرسها ونوع الأشجار التي يراد زراعتها ومدة العقد نصيب طرفي العقد.

على أرض الواقع نجد أن هذه الصيغة من العقود لم تأخذ حظها من التطبيق حيث أن المصارف الإسلامية قلما تمتلك أرض زراعية ولا اليد العاملة للقيام لمن يمتلك هذه الأراضي وبالرغم من ذلك، فيمكن للبنوك القيام بشراء أرض زراعية أو الدخول في شراكة مع مزارعين بغرض الاستثمار من خلال عقود المغارسة، أو أن يقوم البنك بإنشاء شركة تقوم بأعمال المغارسة وإنشاء عقود مع عدد معتبر من المزارعين ومن ثم تقاسم الأرباح. (العربي، 2022، صفحة 21)

4. الصناعات الغذائية في المملكة العربية السعودية:

ركزت الحكومات المتعاقبة في المملكة العربية السعودية خلال السنوات والعقود الماضية على مجال صناعة الغذاء واستطاعت من خلال ذلك على الدفع بعجلة هذه الصناعة الاستراتيجية، الأمر الذي ظهرت نتائجه من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتي في معظم الشعب والمنتجات والوصول الى مستويات مريحة في الأمن الغذائي للوطن، ليس هذا فحسب، ففي السنوات الأخيرة استحوذت المنتجات الغذائية السعودية على حصص سوقية هامة في الوطن العربي من خلال تصدير الفائض عن الاحتياجات المحلية وكل هذا كانت نتيجة تسخير الإمكانيات والبنى التحتية المتطورة وإنشاء شركات ومصانع على أحدث الطرازات العالمية.

وتعتبر المملكة العربية السعودية من أهم الدول المصنعة للغذاء في الوطن العربي وتساهم ب 53% من إجمالي سوق الأغذية في دول الخليج العربي، ويتفرع قطاع الصناعات الغذائية في المملكة الى 12 شعبة أساسية من أهمها:

الجدول رقم (01): أهم فروع قطاع الصناعات الغذائية في المملكة العربية السعودية

النشاط	الفروع
تحويل الحبوب والأعلاف	-مطاحن الحبوب -صناعة المخبوزات -إنتاج الأعلاف
اللحوم والأسماك	-حفظ الأسماك والمنتجات البحرية -صناعة منتجات اللحوم
تحويل الحليب	-صناعة مشتقات الألبان
صناعة الدهون	-إنتاج الزيوت والدهون الحيوانية -إنتاج الزيوت والدهون النباتية
تحويل الخضار والفواكه	-تعبئة وتغليف الفواكه والخضار -تكرير السكر
المشروبات	-صناعة المشروبات والعصائر

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على احصاءات وزارة الصناعة والثروة المعدنية

ومن الملاحظ أن قطاع الصناعات الغذائية في المملكة العربية السعودية شهد خلال العقود الأخيرة توسعا كبيرا والذي جاء كنتيجة للسياسات التنموية التي انتهجتها المملكة في اطار النهوض بهذا القطاع والوصول الى الاكتفاء الذاتي الكامل في مجال الغذاء والسعي الى الدخول الى الأسواق العالمية والإقليمية والوصول الى حصص سوقية أكبر عن طريق وضع استراتيجيات تهدف الى توفير البيئة الاستثمارية والتطويرية المناسبة، وحسب أحدث الاحصائيات الصادرة عن وزارة الصناعة والثروة المعدنية السعودية فقد بلغ حجم الاستثمارات في قطاع الصناعات الغذائية أكثر من 110 مليار ريال سعودي او ما يعادل 30 مليار دولار. (السعودية: 110 مليارات ريال حجم الاستثمارات في صناعة المنتجات الغذائية، 2023)

إنتاج الحبوب والأعلاف:

بلغ اجمالي المساحة المزروعة بالحبوب في المملكة حوالي 191500 هكتار وكانت المساحة المحصودة 184900 هكتار بكمية انتاج بلغت 891 ألف طن لعام 2021، وجاء محصول القمح أولا بين المساحات المزروعة بمحاصيل الحبوب حيث بلغت مساحته 91400 هكتار وبلغت كمية الإنتاج 589 ألف طن بلغ المباع منه 576 ألف طن بقيمة 767 مليون ريال، أما بالنسبة للمساحة المزروعة بالأعلاف فقد قدرت بـ 208300 هكتار بإنتاج بلغ 3883 ألف طن كما كان محصول البرسيم الأعلى من حيث المساحة

المزروعة بالأعلاف ب 154300 هكتار بإنتاج 2781 ألف طن وبقيمة إنتاج مباع بلغت 2988 مليون ريال. (إجمالي إنتاج الحبوب في المملكة 891 طن في عام 2021، 2021)

أشجار النخيل والأشجار المثمرة:

بلغ إجمالي عدد أشجار النخيل في المملكة العربية السعودية سنة 2021 حوالي 36 مليون نخلة كما بلغ عدد الأشجار المثمرة منها حوالي 28 مليون نخلة، في حين وصل إجمالي إنتاج التمور 6.1 مليون طن بلغت كمية الإنتاج المباع منه 1409 ألف طن وهو ما يمثل ما قيمته 10 مليار ريال. من جهة أخرى قارب عدد الأشجار المثمرة 37 مليون شجرة فيما عدا أشجار النخيل بنسبة إنتاج بلغت 77% منها 18 مليون شجرة زيتون بإنتاج قدره 437 ألف طن بلغ المباع منه 430 ألف طن بقيمة 1.7 مليار ريال.

الخضروات:

بلغ إجمالي المساحة المزروعة في البيوت البلاستيكية من الخضار حوالي 6000 هكتار تتوزع على 130 ألف بيت بلاستيكي وتجاوز حجم الإنتاج 613 ألف طن، وتصدر منتوج الطماطم المحصول بكمية إنتاج بلغت 258 ألف طن بلغ المباع منه 274 ألف طن بقيمة 598 مليون ريال كما قدر مجموع المساحة المزروعة في البيوت البلاستيكية من هذا المنتج 2300 هكتار. فيما يخص الخضروات المكشوفة الصيفية فقد بلغت المساحة المزروعة أكثر من 40400 هكتار، بإنتاج تجاوز 983 ألف طن. وأظهرت الإحصائيات أن المساحة المزروعة بمنتوج البطيخ كانت الأكبر من بين محاصيل الخضروات الصيفية حيث بلغت 23700 هكتار بكمية إنتاج 610 ألف طن، بلغت كمية المباع منه 599 ألف طن أي ما قيمته 1.1 مليار ريال. أما بالنسبة للخضروات المكشوفة الشتوية فبلغت المساحة المزروعة منها 52000 هكتار بإنتاج تجاوز 1.2 مليون طن. وكان المحصول الأكبر لمنتوج البطاطا حيث وصلت مجموع المساحة 15900 هكتار كما بلغ حجم الإنتاج 424 ألف طن في حين قدرت الكميات المباعة منه ب 403 ألف طن بقيمة 575 مليون ريال. (إجمالي إنتاج الحبوب في المملكة 891 طن في عام 2021، 2021).

إنتاج اللحوم:

قدرت أعداد الثروة الحيوانية داخل المملكة سنة 2021 بما يقارب 12.5 مليون رأس مقسمة الى 9 مليون رأس غنم و 3 مليون رأس ماعز ونصف مليون رأس ابل، كما بلغ إجمالي ما تم انتاجه من اللحوم 1.203 ألف طن وقد أثرت الأزمة الصحية العالمية على معدلات الطلب في قطاعات معينة على رأسها اللحوم

المصنعة والدواجن، حيث عرفت معدلات طلب قياسية على هذه المنتجات سنة 2020 لتتراجع في السنة الموالية الى مستويات غير مسبقة نتيجة انخفاض استهلاكها من قبل الأفراد والعائلات.

وكانت الشهور الأخيرة من سنة 2021 قد شهدت نمواً وزيادة في انتاج الدواجن واستهلاكها، وقد وصل حجم الإنتاج المحلي من الدجاج الطازج خلال هذه الفترة الى حوالي 950 ألف طن بعدما سجل في سنوات سابقة أحجام أدنى على غرار سنة 2019 اين بلغ حوالي 800 ألف طن. (وجهة نظر: حول كيفية أداء صناعة لحوم الدواجن في المملكة العربية السعودية في فترة ما بعد تفشي فيروس كوفيد19، 2022)

إنتاج الألبان:

أولت المملكة العربية السعودية خلال العقود الماضية اهتماماً خاصاً بإنتاج الحليب ومشتقاته وسطرت العديد من البرامج والخطط التنموية في قطاع الزراعة والثروة الحيوانية بهدف تطوير هذه الشعبة والرفع من معدلات الإنتاج، الأمر الذي كان له نتائج ملموسة حيث تحولت السعودية من بلد يسعى لتحقيق اكتفاءه الذاتي الى ابرز الدول المصدرة للحليب ومشتقاته على المستوى الإقليمي والعالمي، وتتصدر هذه الصناعة قائمة الصناعات الغذائية من حيث القيمة المضافة للناتج المحلي للبلد ناهيك عن اسهام مجتمعات الألبان في توطيد هذه الشعبة الحيوية واستقطاب التقنية والكوادر العلمية المؤهلة وخلق فرص العمل.

وحسب الاحصائيات تنشط 12 شركة وطنية في انتاج الحليب ومشتقاته وتغطي معظم الاستهلاك المحلي بإنتاج يومي يبلغ 7 مليون لتر وسعة تعبئة تبلغ 18 مليون عبوة تنقسم الى 35 منتج متنوع من الحليب الطازج ومشتقاته.

أما فيما يخص اليد العاملة النشطة فقد قدر عدد العاملين السعوديين في شركات صناعة الحليب ب 10500 موظف، وفي مقابل هذا التوسع نمت الحصة السوقية لشركات الألبان السعودية أين قاربت 60% من اجمالي السوق الخليجية بنسبة تصدير من 20 الى 30 % من اجمالي المنتج من هذه المادة، في حين بلغت حصة الشركات السعودية في السوق المحلية للحليب الطازج حوالي 56.4% (قطاع الألبان السعودي .. 7 ملايين لتر إنتاج يومي، 2021).

أداء قطاع الصناعات الغذائية في المملكة لسنة 2022:

حققت مادة الحليب ومشتقاته سنة 2022 أعلى النسب من الاكتفاء الذاتي حيث قاربت 118% فيما بلغت نسبة الاكتفاء من مادة البيض والأسماك 117% و48% على التوالي .

أما بالنسبة للخضر والفواكه فقد تصدرت مادة التمور نسب الاكتفاء الذاتي ب 124% بإنتاج وطني بلغ 1.61 مليون طن، يليه منتج الطماطم بنسبة اكتفاء 67% ومادة البصل بنسبة 44%.

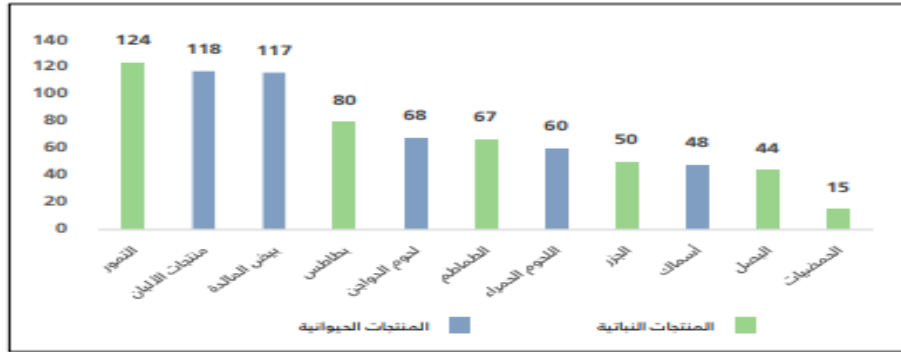
الجدول رقم (02): نسبة الاكتفاء الذاتي لأهم المنتجات الزراعية الغذائية لسنة 2022

المؤشرات الرئيسة	الوحدة	2021	2022
نسبة الاكتفاء الذاتي من التمور	%	122	124
نسبة الاكتفاء الذاتي من منتجات الألبان	%	121	118
مساحة الزراعة العضوية للمحاصيل الزراعية	هكتار	22,307	19,119
إنتاج الزراعة العضوية من المحاصيل الزراعية	طن	98,775	95,299
إجمالي كمية الواردات من المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية	ألف طن	25,665.38	29,375.56
إجمالي كمية الصادرات من المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية	ألف طن	3,226.19	3,687.05
قيمة القروض المقدمة من صندوق التنمية الزراعية	مليار ريال	2.02	5.32
الائتمان المصرفي الممنوح من البنوك لنشاط الزراعة وصيد الأسماك	مليار ريال	13.96	11.52

المصدر: الهيئة العامة السعودية للإحصاء، 2023، المملكة العربية السعودية تحقق الاكتفاء الذاتي من التمور بنسبة 124% خلال 2022

أما فيما يخص الزراعة العضوية فقد أظهرت بيانات 2022 أن إجمالي المساحة المزروعة بالمحاصيل العضوية بلغ 19.1 ألف هكتار تتصدره زراعة الفواكه باستثناء التمور بنسبة 60.3% أي ما يقدر ب 11.5 ألف هكتار تليه زراعة النخيل المثمرة ب 20.8% من إجمالي المساحة المزروعة، وبلغ حجم المحصول الإجمالي لمنتجات الزراعة العضوية 95.3 ألف طن تشكل الفواكه باستثناء التمور 70.9% منه بحجم إنتاج وصل الى 67.56 ألف طن.

الشكل رقم (01): المؤشرات الرئيسية لإحصاءات المنتجات الغذائية خلال عامي 2021-2022



المصدر: الهيئة العامة السعودية للإحصاء، 2023، المملكة العربية السعودية تحقق الاكتفاء الذاتي من التمور بنسبة 124% خلال 2022

دور التمويل الإسلامي في تمويل الصناعات الغذائية في المملكة العربية السعودية

من ناحية أخرى، فقد وصلت كمية المستورد من المنتجات الزراعية لنفس السنة 29.4 مليون طن تتصدره مادة الحبوب ب 45.2% من إجمالي ما تم استيراده، في حين تم تصدير 3.69 مليون طن بلغت فيه صادرات الحليب والعسل الطبيعي والبيض نسبة 20.1%. (أرقام، السعودية: تعرف على نسبة الاكتفاء الذاتي لأهم المنتجات الزراعية لعام 2022، 2023).

الجدول رقم (03): إجمالي كمية وقيمة الصادرات من المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية حسب

مجموعات المنتجات خلال الفترة 2021-2022

2022		2021		
القيمة (ريال)	الكمية (طن)	القيمة (ريال)	الكمية (طن)	
150,392,653	5,036	193,115,895	5,862	حيوانات حية
605,043,541	43,020	529,153,322	39,339	لحوم وأحشاء وأطراف صالحة للأكل
767,748,482	44,959	490,021,898	32,852	أسماك وقشريات، رخويات وغيرها من اللافقاريات المائية
3,928,794,501	739,561	3,871,066,348	748,738	البنان ومنتجاتها؛ بيض؛ عسل طبيعي؛ منتجات أخرى للأكل
1,817,845	454	4,283,612	274	منتجات أخرى من أصل حيواني، غير مذكورة ولا داخلية في مكان آخر
20,962,448	10,815	40,195,745	11,734	أشجار ونباتات أخرى حية؛ بصيالات وجذور؛ أزهار وأغصان للزينة
93,043,085	62,393	100,006,869	66,576	خضار ونباتات وجذور ودرنات غذائية، صالحة للأكل
1,294,777,849	326,656	1,240,964,732	326,136	فواكه وأثمار صالحة للأكل؛ قشور حمضيات وقشور بطيخ أو شمام
69,954,214	2,707	75,260,830	2,924	بن وشاي ومتم وبهارات وتوابل
995,513	181	252,570	31	حبوب
61,954,840	22,825	44,866,872	21,889	منتجات مطاحن؛ شعير ناشط (مالت)؛ نشاء؛ إينولين؛ دايوبق القمح (جلوتين)
15,050,057	423	10,367,804	614	حبوب وبذور وأثمار زيتية ومنوعة؛ نباتات للصناعة أو للطب؛ قش وعلف
33,698,799	1,794	23,269,117	1,311	صمغ اللك؛ صموغ وراتنجات وغيرها من عصارات وخلصات نباتية
11,938	1	416,279	24	مواد صفر نباتية؛ منتجات أخرى من أصل نباتي
1,882,007,852	294,240	1,383,417,216	271,739	شحوم ودهون وزيوت حيوانية أو نباتية؛ شموع من أصل حيوان أو نباتي
318,502,733	36,738	283,779,144	36,119	محضرات لحوم وأسماك أو قشريات أو رخويات أو لافقاريات مائية أخرى
2,026,499,722	760,204	1,343,580,757	562,716	سكر ومصنوعات سكرية

192,317,287	10,321	158,460,497	8,589	كاكاو ومحضراته
2,769,611,464	314,677	2,348,717,521	276,885	محضرات أساسها الحبوب أو الدقيق أو النشا أو الحليب؛ فطائر
1,204,011,980	405,477	1,197,445,727	413,884	محضرات خضر، فواكه وأثمار أو محضرات من أجزاء أخرى من النباتات
349,243,818	60,328	262,155,284	45,500	محضرات غذائية متنوعة
784,080,408	260,566	747,331,581	264,882	مشروبات، سوانل وخل
450,641,511	283,677	197,587,981	87,488	بقايا ونفايات صناعات الأغذية، أغذية محضرة للحيوانات
0	0	1,165,109	85	تبغ وأبدال تبغ مصنعة
17,021,162,540	3,687,054	14,546,882,710	3,226,193	الإجمالي

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على التقرير السنوي للإحصائيات الزراعية من هيئة الإحصاء العامة

5. أداء التمويل الإسلامي في المملكة العربية السعودية:

يبلغ عدد المصارف الإسلامية السعودية أربعة وهي: مصرف الراجحي، مصرف الإنماء، بنك البلاد، وبنك الجزيرة. وتلعب المملكة العربية السعودية دورا رياديا في مجال الصيرفة الإسلامية على المستويين العربي والعالمي حيث تمثل المصارف الإسلامية فيها أحد أهم شبكات المصارف الإسلامية في أي دولة لها نظام مصرفي مزدوج. (العربية، 2023)

ارتفعت قيمة عقود التمويل الإسلامي في المملكة في نهاية الربع الثاني من سنة 2023 لتقارب 2.079 تريليون ريال مقارنة بالربع الأول من نفس السنة أين سجلت 2.032 تريليون ريال، بالمقابل فقد بلغت قيمة التمويلات الإسلامية خلال هذه الفترة حوالي 47.25 مليار ريال. وقد عرفت عقود التمويل عن طريق التورق قفزة نوعية أين وصلت الى 21.77 مليار ريال متبوعة بعقود المراجعة حيث بلغت قيمة التمويلات عن طريق هذه الصيغة 20.92 مليار كما بلغت قيمة عقود الايجار التمويلي 4.17 مليار ريال.

وبالرجوع الى الربع الثاني من سنة 2022 أين وصل حجم عقود التمويل الإسلامية 1.871 تريليون ريال، نسجل زيادة بنسبة 11.1% في نفس الفترة من 2023 بما يعادل 207.54 مليار ريال عن السنة السابقة، وقد كانت عقود التمويل بالمراجعة قد عرفت ارتفاعا سنويا بنسبة 13.3% بما يعادل 128.8 مليار ريال مقارنة بسنة 2022 أين وصلت الى 968.32 مليار ريال بنسبة 39.47% من اجمالي عقود التمويل الإسلامية، كما عرفت عقود التمويل بالتورق نموا بنسبة 8.9% بقيمة 61.6 مليار ريال حيث بلغت في نهاية الربع الثاني من سنة 2023 حوالي 754.42 مليار ريال مقارنة ب 692.82 مليار ريال تم تحقيقها في نفس الفترة من سنة 2022. عقود التمويل بالاجارة هي الأخرى شهدت تحسنا في الربع الثاني من 2023 حيث وصلت قيمتها الى 191.54 مليار ريال مقارنة ب 177.7 مليار ريال محققة في نفس الفترة من 2022 وهو ما يشكل نموا بنسبة 7.8%، وبلغت قيمة التمويل بصيغة المضاربة 1.69 مليار ريال التمويل بصيغة المشاركة 1.55 مليار ريال

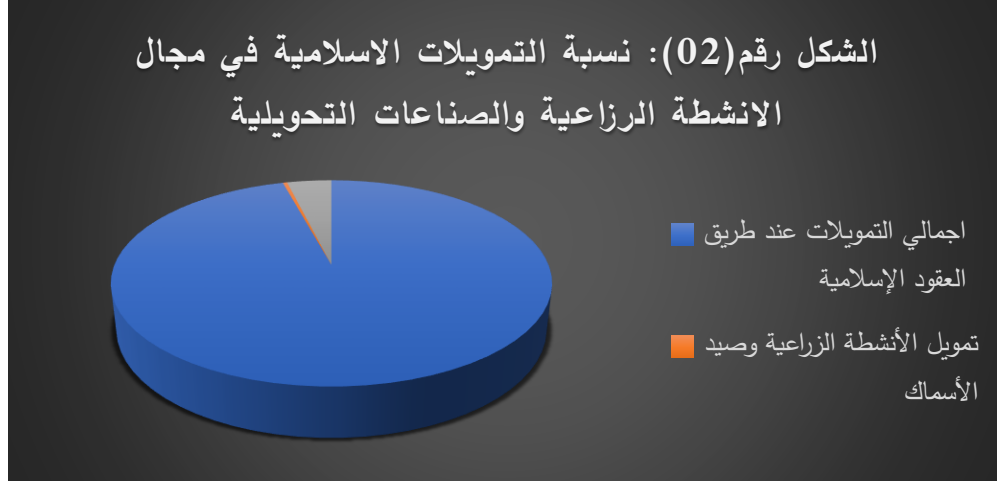
فيما بلغت قيمة التمويلات الأخرى التي تدخل تحت بند التمويلات الإسلامية على غرار البطاقات الائتمانية حوالي 32.89 مليار ريال في نهاية الربع الثاني من 2023. وبهذا يكون حجم التمويلات الإسلامية قد سجل زيادة بنسبة 5.2% عن اجمالي حجم التمويل المسجل في نهاية العام 2022.

أما فيما يخص الأصول المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والتي بلغت قيمتها 2.639 تريليون ريال في نهاية الربع الثاني من سنة 2022 فقد شهدت نمو قياسي في نفس الفترة من سنة 2023 بنسبة 8.5% بما يعادل 225.23 مليار ريال لتبلغ في نهاية الربع الثاني من سنة 2023 قيمة 2.864 تريليون ريال، كما سجلت نمو بنسبة 2.56% عن نهاية الربع الأول من 2023 الذي وصلت فيه الى 2.792 تريليون ريال أي بفارق 71.47 مليار ريال عن الربع الأول. (منصة معلومات مباشر، 2023).

التمويل الإسلامي للصناعات الغذائية في المملكة العربية السعودية:

بلغ حجم الائتمان المصرفي الإجمالي الممنوح في إطار تمويل الأنشطة الزراعية والصيد وصيد الأسماك حوالي 11522.62 مليون ريال سعودي وهو ما يشكل 0.5% من إجمالي التمويلات المقدمة لمختلف الأنشطة الاقتصادية المقدر بـ 2349071.015 مليون ريال لسنة 2022، كما وصل حجم الائتمان بغرض تمويل أنشطة الصناعة التحويلية بما في ذلك فرع الصناعات الغذائية والمشروبات الى 171391.95 مليون ريال، والتي تتكون من 1616 مصنع موزعة على 296 مصنع لإنتاج المشروبات و 1320 مصنع للمنتجات الغذائية المختلفة بإجمالي رأس مال يقدر بـ 118811.31 مليون ريال بنسبة 7.3% من إجمالي الائتمان المصرفي الممنوح. (منصة البنك المركزي السعودي للبيانات المفتوحة)

كما بلغ حجم التمويل عن طريق العقود المتوافقة مع الشريعة الإسلامية لنفس السنة ما قيمته 894181.64 مليون ريال وهو ما يشكل ما نسبته 36.14% من التمويلات الممنوحة لمختلف الأنشطة الاقتصادية في المملكة لسنة 2022 (سواء التقليدية أو الإسلامية) بزيادة تقدر 2.1% عن سنة 2021، وقد كان نصيب الأنشطة الزراعية وأنشطة الصيد وصيد الأسماك ما نسبته 0.3% بقيمة تقدر بـ 3454.7 مليون ريال من اجمالي الإسلامية، فيما أخذت الصناعات التحويلية بما فيها صناعة المنتجات الغذائية 4.03% بمبلغ يقدر بـ 36034.1 مليون ريال. (Data by Country (Islamic Banking)، 2023)



المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على البيانات المذكورة.

وهو ما يظهر أن الإقبال على صيغ التمويل الإسلامي لتوفير الموارد المالية اللازمة لتمويل مختلف الأنشطة الزراعية والصناعية الغذائية في المملكة لا يزال متواضعا بالرغم من أن حجم الأصول المالية الإسلامية يعد الأكبر عالميا، ويمثل قطاع المصرفية الإسلامية وحده ما يقارب 33% من أصول البنوك الإسلامية في العالم. كما يزال الاعتماد على قنوات التمويل التقليدية من البنوك التجارية وصناديق الإقراض المتخصصة هو السمة الأبرز في هذا الفرع من الصناعات، ولعل من أهم هذه الصناديق ما يعرف بصندوق التنمية الزراعية والذي كان يعرف سابقا بالبنك الزراعي العربي السعودي، وهو صندوق سعودي تأسس ليكون مصرفا حكوميا يختص في توفير التمويلات اللازمة للأنشطة الزراعية في المملكة العربية السعودية وكانت أول انطلاقة رسمية لهذا الصندوق بأمر ملكي بتاريخ 26 أبريل 1963، يهدف هذا الصندوق الى تنمية قطاع الزراعة في البلد والرفع من طاقاته وكفاءته الإنتاجية ويعمل على توفير كل مستلزمات الإنتاج من الآلات والمعدات الزراعية والفلاحية كمعدات المداجن والمناحل ومعدات تربية الأبقار وغيرها وهذا من خلال دعم الفلاحين بقروض ميسرة دون فوائد لتمويل مختلف أنشطتهم، ويبلغ رأس مال هذا الصندوق 20 مليار ريال سعودي. والجدول التالي يوضح قيمة القروض الممنوحة من الصندوق منذ تأسيسه وإلى غاية نهاية 2022 ونوع المشاريع الممولة:

دور التمويل الإسلامي في تمويل الصناعات الغذائية في المملكة العربية السعودية

١
الجدول

1,483,216	-	-	1	مختبر منتجات زراعية
2,943,155,486	طن/السنة	526,458	479	بيوت محمية
356,095	طن/السنة	680	1	(استنبات الشعير (هيدروبونك
٢,٩٤٣,١٥٥,٤٨٦				مشاريع الخضروات المكشوفة والقمح والأعلاف
القيمة	الوحدة	الطاقة	عدد القروض	نوع المشروع
4,096,592,960	الف طير/الدورة	10,864,720	1006	دجاج للاحم
525,927,189	الف طير/الدورة	388,498	36	أمام دجاج للاحم
1,006,165,928	الف طير/الدورة	109,341,319	290	دجاج بياض
129,721,400	ألف صوص/السنة	23,343	9	أمام دجاج بياض
110,446,998	ألف صوص/السنة	4,916	4	جدا دواجن
92,667,574	ألف صوص/السنة	76,177	11	فقااسات
847,028,965	طير/ساعة	183,593	38	مسلخ دواجن
157,378,294	رأس/السنة	969	1	مسلخ آلي وسوق أعوام وأعلاف
2,430,005	طن/السنة	2,496	1	إنتاج البيض السائل المبستر
7,756,017	أم	81,373	2	إنتاج طيور السمان
748,148,231	بقرة	37,450	71	انتاج البان بقر
62,384,656	رأس/السنة	47,600	14	تسمين العجول
879,703,117	رأس/السنة	315,343	170	تربية وتسمين أعنام
83,033,049	طن/السنة	4,833	25	أسماك
15,254,490	طن/السنة	420	2	أسماك و بيض الكافيار
11,119,280	طن/السنة	645	5	أسماك وروبيان
190,563,983	طن/السنة	25,300	3	تربية أسماك بنظام المسبجات
728,750,586	طن/السنة	124,192	21	تربية روبيان
7,879,690	طن/السنة	2,161	7	قوارب صيد أسماك
37,307,435	طن/السنة	196	26	نحل عسل
6,999,271	طير/السنة	32,126	2	تربية نعام
1,717,307	رأس/السنة	2,880	3	تربية أرانب
13,047,545	فسيلة/السنة	555,500	6	مختبر أنسجة نخيل

رقم (04): القروض الممنوحة من صندوق التنمية الزراعية في إطار مشاريع الصناعة الغذائية منذ إنشاء

الصندوق إلى غاية 2022

المصدر: صندوق التنمية الزراعية، 2022، التقرير السنوي التاسع والخمسون، ص140-141

من خلال وقفنا على معطيات هذا الجدول نلاحظ أن إجمالي القروض الممنوحة في إطار تمويل التنمية الزراعية قد وصل إلى 5445 قرض منذ انشاء هذا الصندوق بقيمة تمويل قاربت 18.762.682.261 ريال سعودي وقد تركزت هذه التمويلات في الأساس على الشعب المرتبطة بإنتاج وتحويل اللحوم الحمراء والبيضاء ومشتقاتها وإنتاج الاسماك والمنتجات البحرية بقيمة تمويلات بلغت أكثر 9.711.668.990 وهو ما يمثل نسبة 51% من إجمالي التمويلات المقدمة في هذا الصندوق، تليها مشاريع الخضروات المكشوفة والقمح والأعلاف والنخيل والفاكهة ب 2985 قرض بلغت قيمتها 3.474.548.976 ريال سعودي، فيما توزعت بقية الحصص التمويلية على مختلف الأنشطة الانتاجية الأخرى.

توضح هذه الاحصائيات الاعتماد الكبير على هذا الصندوق المتخصص في تمويل مختلف الأنشطة والمشاريع المتعلقة بالتصنيع الغذائي في المملكة العربية السعودية وضعف مساهمة الصيغ التمويلية الإسلامية في هذا القطاع وهو ما يدل على نقص فعالية آليات التمويل الإسلامي كبديل جذاب لأصحاب المشاريع المرتبطة بالصناعات الغذائية، كما أن التوجه العام لصناع القرار في المملكة المرتكز أساساً على صناديق التمويل القطاعية المتخصصة واعتمادها على التمويل التقليدي يشكل عقبة في وجه تغلغل وانتشار هذا النوع من التمويلات الإسلامية ويحد من مساهمتها وفعاليتها في توفير التمويل لهذه الصناعة بالرغم مما يحوزه هذا النوع من التمويلات من مقدرات مالية وفرص لدعم هذه الصناعة.

6. خاتمة:

بالرغم من المساهمة الكبيرة للمملكة العربية السعودية في أصول المالية الإسلامية عبر العالم وكونها تعتبر أكبر سوق للتمويل الإسلامي إلا أن مساهمة هذا النوع من التمويلات في المشاريع والاستثمارات الزراعية والصناعات الغذائية لا يزال محدوداً، ولا تزال مشاريع الصناعات الغذائية تعتمد بشكل أساسي على أساليب التمويل التقليدية ومؤسسات الإقراض الخاصة من أجل توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل هذه الصناعة.

1.6. النتائج:

خلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج كالتالي:

1- تعتبر الصناعات الغذائية أحد فروع الصناعات التحويلية التي لها دور كبير في نمو اقتصاديات الدول وعنصر أساسي في تحقيق الأمن الغذائي.

2- قطعت المملكة العربية السعودية في السنوات الأخيرة شوطاً كبيراً في مجال دعم وتنمية قطاعات الصناعات الغذائية وهذا انعكس إيجاباً على نمو وازدهار هذا الفرع من الصناعات وتحقيق الأهداف المرجوة منه.

3- تعتبر المملكة العربية السعودية سوقاً واعدة للصناعة المالية الإسلامية وتستحوذ على ما يقارب 33% من مجموع أصول البنوك الإسلامية حول العالم.

4- توفر صيغ التمويل الإسلامي حلولاً وآليات فعالة على غرار تمويل رأس المال العامل في القطاع الزراعي عن طريق عقود الاجارة والتي اثبتت كفاءتها بشكل كبير كخيار استراتيجي مهم لمواجهة تحديات نقص التمويل في هذا القطاع.

- 5- تعد مساهمة عقود التمويل الإسلامي في تمويل الصناعات الغذائية في المملكة العربية السعودية مساهمة ضئيلة بالنظر إلى حجم استثمارات هذه الصناعة في المملكة.
- 6- تعتمد مشاريع الصناعات الغذائية في المملكة العربية السعودية بشكل أساسي على التمويلات المقدمة من مؤسسات الإقراض الخاصة على رأسها صندوق التنمية الزراعية.

2.6. التوصيات:

من مجمل التوصيات التي خلصت إليها هذه الدراسة:

- 1- ضرورة التوجه إلى استحداث آليات تعمل على التسويق لمنتجات التمويل الإسلامي وجذب المستثمرين وأصحاب المشاريع إلى التعامل مع المصارف الإسلامية ومختلف الخدمات والصيغ التي تقدمها.
- 2- تعزيز انتشار التعامل بمختلف الصيغ الإسلامية عن طريق إنشاء مصارف إسلامية قطاعية متخصصة في تمويل المشاريع حسب قطاعات الاقتصاد المختلفة.
- 3- ضرورة سن تشريعات وقوانين أو أطر تنظيمية تعمل على الاستفادة من صيغ التمويل الإسلامي في تمويل المشروعات الاقتصادية الصناعية والزراعية.
- 4- ضرورة استحداث قوانين وتنظيمات تعمل على تفعيل عقود التمويل الإسلامية والاستفادة منها في رفع الكفاءة الإنتاجية للمشاريع الاقتصادية سواء الصناعية منها أو الزراعية.
- 5- ضرورة العمل على تفعيل النظام المصرفي المزدوج في المملكة العربية السعودية ودمج التمويل الإسلامي في الاقتصاد.

المراجع:

- 1- ابن الشيخ مريم، حعفر حمزة. (2022). تحديات قطاع الصناعات الغذائية في الجزائر و تحديات الأمن الغذائي في ظل جائحة كورونا. أبحاث اقتصادية معاصرة، 05(01)، الصفحات 428-445.
- 2- اتحاد المصارف العربية. (2023). اضاءة على تطورات القطاع المصرفي السعودية. لبنان: العربية، اتحاد المصارف. تم الاسترداد من <https://uabehub.org/research/317>

- 3- أحمد محمود عبد الكريم إرشيد. (2008). الشامل في معاملات وعمليات المصارف الاسلامية. الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع.
- 4- افتخار محمد مناحي الرفيعي، خميس محمد حسن، أحمد ياسين عبد. (2012). المصارف الاسلامية ودورها في عملية التنمية الاقتصادية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة (31)، الصفحات 36-17.
- 5- البنك المركزي السعودي. (بلا تاريخ). منصة البنك المركزي السعودي للبيانات المفتوحة. تاريخ الاسترداد 11 11 2023، من البنك المركزي السعودي: <https://www.sama.gov.sa/ar-sa/EconomicReports/Pages/database.aspx>
- 6- الهيئة العامة للإحصاء. (2021). إجمالي انتاج الحبوب في المملكة 891 طن في عام 2021. تاريخ الاسترداد 10 11 2023، من موقع الهيئة العامة للإحصاء: <https://www.stats.gov.sa/ar>
- 7- امانة الزهران بوشاقور، منير نوري. (2023). واقع الصناعات الغذائية الزراعية الجزائرية وسبل ترقيتها في اطار نموذج النمو الاقتصادي الجديد 2016-2030. مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، (01)09، الصفحات 206-221.
- 8- بوزرورة ليندة، قطاف سهيلة. (2019). مساهمة الصناعة الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي بالجزائر. مجلة أبحاث و دراسات التنمية، (02)06، الصفحات 108-120.
- 9- جريدة الاقتصادية. (22 03 2021). قطاع الألبان السعودي .. 7 ملايين لتر إنتاج يومي. تاريخ الاسترداد 10 11 2023، من جريدة الاقتصادية: https://www.aleqt.com/2021/03/22/article_2055196.html
- 10- حافظ أمين بوزيدي، عبد الرزاق بن زاوي. (2017). تحليل اثر الصناعات الغذائية على القطاع الفلاحي بالجزائر ودورها في التخفيف من حدة مشكلة الغذاء على ضوء برامج الإصلاحات الاقتصادية الأخيرة. 2017(13)، الصفحات 199-255.
- 11- حسين محمد سمحان و محمود حسين الوادي. (2007). المصارف الاسلامية الاسس النظرية والتطبيقات العملية (المجلد 01). الأردن: دار الميسرة.
- 12- زبيري رابح. (2010). دور الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي. جديد الاقتصاد، (01)05، الصفحات 82-94.
- 13- صندوق النقد العربي. (2022). دور التمويل الاسلامي في تعزيز نمو القطاع الزراعي في الدول العربية. (12).

- 14-فروست & سوليفان الشرق الأوسط. (25 07, 2022). وجهة نظر: حول كيفية أداء صناعة لحوم الدواجن في المملكة العربية السعودية في فترة ما بعد تفشي فيروس كوفيد19. تاريخ الاسترداد 11 11, 2023، من linkedin: <https://ae.linkedin.com/pulse/%D9%88%D8%AC%D9%87%D8%A9-%D9%86%D8%B8%D8%B1-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D9%83%D9%8A%D9%81%D9%8A%D8%A9-hh%D8%B5%D9%86%D8%A7%D8%B9%D8%A9-%D9%84%D8%AD%D9%88%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%86-%D9%81%D9%8A-?trk=article-ssr>
- 15-محمد الطاهر الهاشمي. (2010). المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ليبيا: جامعة 07 أكتوبر.
- 16-منصة أرقام. (03 06, 2023). السعودية: 110 مليارات ريال حجم الاستثمارات في صناعة المنتجات الغذائية. تاريخ الاسترداد 11 21, 2023، من أرقام: <https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1648487>
- 17-منصة أرقام. (05 09, 2023). السعودية: تعرف على نسبة الاكتفاء الذاتي لأهم المنتجات الزراعية لعام 2022. تاريخ الاسترداد 10 11, 2023، من منصة أرقام: <https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1668510>
- 18-منصة معلومات مباشر. (05 10, 2023). 47.2 مليار ريال قيمة التمويل الإسلامي في السعودية خلال الربع الثاني من 2023. تاريخ الاسترداد 10 11, 2023، من منصة معلومات مباشر: <https://www.mubasher.info/news/4192584/47-2-%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1-%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D9%84-%D9%82%D9%8A%D9%85%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%85%D9%88%D9%8A%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%>
- 19- islamic financial services board(2023) .
islamic financial services .Data by Country (Islamic Banking) من 10 11, 2023، board: https://www.ifs.org/psifi_03.php
- 20-Sadiku, M. N. (2019). Food industry: an introduction. 03(04), pp. 128-130.
- الملاحق:
- الجدول رقم (01): أهم فروع قطاع الصناعات الغذائية في المملكة العربية السعودية
- الجدول رقم (02): نسبة الاكتفاء الذاتي لأهم المنتجات الزراعية الغذائية لسنة 2022

الجدول رقم (03): إجمالي كمية وقيمة الصادرات من المحاصيل الزراعية والثروة الحيوانية حسب مجموعات المنتجات خلال الفترة 2021-2022

الجدول رقم (04): القروض الممنوحة من صندوق التنمية الزراعية في إطار مشاريع الصناعة الغذائية منذ إنشاء الصندوق إلى غاية 2022

الشكل رقم (01): المؤشرات الرئيسية لإحصاءات المنتجات الغذائية خلال عامي 2021-2022

الشكل رقم (02): نسبة التمويلات الإسلامية في مجال الأنشطة الزراعية والصناعات التحويلية